مجلة دراسات موصلية

مجلة فصلية علمية محكمة، تعنى ببحوث الموصل الاكاديمية في العلوم الاجتماعية والانسانية

ISSN. 1815-8854

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/٤/٦ تاريخ قبول النشر: ٢٠/ ٢٠٢٦/٥

دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم من وجهة نظر مديري المدارس المتوسطة

The Role of Education in Intermediate Schools in Reducing Poverty in Light of Economics of Education from the Perspective of Intermediate School Principals

م. د ميساء حميد حسن رسول الخشاب

Lect. Dr. Maisaa Hameed Hassan Rasool

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Mosul - College of Education for Humanities

EMIL: myahmeed1997@uomosul.edu.iq

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0009-5713-4054

ISSN. 1815-8854

ملخص البحث

يهدف البحث إلى استقصاء دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم من وجهة نظر مديري المدارس المتوسطة، فضلاً عن الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجاباتهم تبعاً لمتغيري الجنس وسنوات الخبرة الإدارية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وشمل مجتمع البحث جميع مديري ومديرات المدارس المتوسطة الحكومية في جانبي مدينة الموصل، والبالغ عددهم (١٢٦)، فيما بلغت العينة النهائية (١٢٠) مديراً ومديرة بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة.

ولتحقيق أهداف البحث، تم إعداد استبانة مكونة من (٣٦) فقرة موزعة على ثلاثة محاور: العائد الاقتصادي للتعليم، وكفاءة النظام التعليمي، والعلاقة بين التعليم وسوق العمل. وقد تم التحقق من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكّمين، كما تم التأكد من ثباتها باستخدام طريقتي إعادة الاختبار ومعامل ألفا كرونباخ، حيث أظهرت معاملات ثبات مرتفعة. واعتمدت الدراسة على مجموعة من الوسائل الإحصائية، منها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار التائي لعينتين مستقلتين.

أظهرت النتائج أن للتعليم دوراً مرتفعاً في تقليل الفقر، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٥) وبوزن مئوي (٨٣%)، وتصدر محور العائد الاقتصادي المرتبة الأولى، تلاه محور العلاقة بسوق العمل، ثم محور الكفاءة التعليمية. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس، مقابل وجود فروق لصالح ذوي الخبرة الإدارية (١٠ سنوات فأكثر). وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الدراسية بما يعزز المهارات التطبيقية، والحد من التسرب المدرسي، وزيادة الدعم الحكومي للتعليم، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية :التعليم، الفقر، اقتصاديات التعليم، مديرو المدارس المتوسطة.

ISSN. 1815-8854

Abstract

This research investigates the role of education in poverty reduction, specifically from the perspective of middle school principals, within the framework of educational economics. It also aims to identify statistically significant differences in their responses based on gender and years of administrative experience. A descriptive survey approach was adopted, with the research community comprising all (126) male and female principals of government middle schools across both sides of Mosul city. The final sample consisted of (120) principals after excluding incomplete questionnaires.

To achieve the research objectives, a questionnaire was prepared, featuring (36) items distributed across three key axes: the economic return on education, the efficiency of the education system, and the relationship between education and the labor market. The validity of this instrument was confirmed by presenting it to a panel of arbitrators, and its reliability was established using retesting methods and Cronbach's alpha coefficient, both indicating high stability. Statistical analysis included arithmetic means, standard deviations, and the T-test for two independent samples.

The findings reveal a significant role for education in poverty reduction, evidenced by an overall arithmetic mean of (4.15) and a percentage weight of (83%). The economic return axis ranked highest, followed by the labor market relationship axis, and then the educational efficiency axis. No statistically significant differences were found based on gender, but differences were observed in favor of principals with (10 years or more) of administrative experience. The study recommends curriculum development to enhance applied skills, reduce school dropout rates, increase government support for education, and strengthen private sector partnerships.

Keywords: education, poverty, education economics, middle school principals.

ISSN. 1815-8854

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث

يُعدّ الفقر من أعقد التحديات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍّ سواء، إذ يتجاوز مفهومه البُعد المادي المتمثل في انخفاض الدخل ليشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية وتعليمية متعددة تُضعف قدرة الأفراد في المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشار البنك الدولي في تقاريره المتعاقبة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم يمثّل أحد أكثر الأدوات فاعلية في كسر حلقة الفقر المتوارثة بين الأجيال، إذ يُسهم التعليم في رفع إنتاجية الفرد وزيادة فرصه في سوق العمل وتحسين مستوى معيشته .(World Bank, 2018: 3) وفي السياق العراقي تحديداً، عانت مدينة الموصل من تداعيات اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة الأحداث الأمنية والعسكرية التي شهدتها خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، مما أدى إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية التعليمية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين السكان. (الجبوري، ٢٠١٩: ٤٥).

وتنطلق اقتصاديات التعليم بوصفها حقلاً معرفياً من فرضية مفادها أن التعليم ليس مجرد خدمة استهلاكية بل هو استثمار اقتصادي يُحقق عوائد مادية ومعنوية للفرد والمجتمع، وأن كل سنة دراسية إضافية يُكملها الفرد تُسهم في زيادة دخله بنسب تتراوح بين ٨% و١٣% وفقاً للدراسات الاقتصادية القياسية .(Psacharopoulos & Patrinos, 2018: 12) غير أن الفجوة بين ما يقدمه النظام التعليمي من مخرجات وما يتطلبه سوق العمل من مهارات وكفايات تظل واسعة في كثير من البلدان النامية، مما يُضعف الأثر المتوقع للتعليم في تقليل الفقر. (المشهداني، ٢٠٢٠، ص ٧٨)

ويحتلّ مديرو المدارس المتوسطة موقعاً محورياً في المنظومة التعليمية، كونهم يُمثلون حلقة الوصل بين السياسات التعليمية المركزية والتطبيق الميداني في المدارس، فضلاً عن تفاعلهم اليومي مع الطلبة وأولياء الأمور والمعلمين، مما يمنحهم رؤية ميدانية عميقة حول واقع العلاقة بين

ISSN. 1815-8854

التعليم والفقر. (الدليمي، ٢٠١٧: ٣٣) وتتبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس الآتي :**ما دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم من وجهة نظر مديري المدارس المتوسطة في مدينة الموصل؟**

ثانياً: أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهميته من كونه يتناول قضية جوهرية تقع عند تقاطع حقلين معرفيين مهمين هما اقتصاديات التعليم والتنمية الاجتماعية، إذ يسعى للكشف عن الدور الذي يؤديه التعليم بوصفه استثماراً بشرياً في تقليل معدلات الفقر. وقد أكدت نظرية رأس المال البشري التي أسسها كل من شولتز وبيكر أن التعليم يُعدّ من أهم محددات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وأن العوائد الاقتصادية للتعليم تتجاوز المستوى الفردي لتشمل المجتمع بأسره من خلال زيادة الإنتاجية الكلية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.(Becker, 1993: 15)

أن البحث يستقصي آراء مديري المدارس الذين يمتلكون خبرة ميدانية تُعينهم على تشخيص مواطن الخلل في العلاقة بين النظام التعليمي والواقع الاقتصادي، مما قد يُوفر توصيات عملية قابلة للتطبيق لصانعي القرار التربوي والاقتصادي. (النعيمي، ٢٠١٨: ٩٢)

ويُسهم هذا البحث كذلك في إثراء الأدب التربوي العربي والعراقي بدراسة تربط بين متغيري التعليم والفقر في إطار نظري اقتصادي، وهو ما يُلاحظ ندرته في البيئة البحثية المحلية. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تُفيد نتائج هذا البحث المخططين التربويين في وزارة التربية ومديريات التعليم في تطوير استراتيجيات تعليمية تستجيب للاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات المحلية وتُعزز من دور المدرسة في مكافحة الفقر. (الزبيدي، ٢٠٢١: ١٤)، كما يمكن أن يُلفت هذا البحث انتباه المنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال التنمية إلى أهمية توجيه الاستثمارات نحو القطاع التعليمي في المناطق المتضررة بوصفه أداةً فعالة لتقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تلخيص أهمية البحث النظرية والتطبيقية في الآتي:

ISSN. 1815-8854

الأهمية النظرية:

١. تأطير العلاقة بين التعليم والفقر إذ يقدم البحث إطاراً تحليلياً يفسر العلاقة المعقدة بين التعليم والفقر، مستنداً إلى نظرية رأس المال البشري، مما يعزز الفهم العلمي لدور التعليم كاستثمار بشري حيوي.
٢. تعزيز الفهم العلمي لدور التعليم التنموي إذ يسهم البحث في تعميق الفهم العلمي لدور التعليم في رفع الإنتاجية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، متجاوزاً العوائد الفردية ليشمل الآثار المجتمعية الشاملة.
٣. يعالج البحث فجوة معرفية في الأدب التربوي العربي والعراقي من خلال تقديم معالجة نظرية تربط بين المتغيرات الاقتصادية والتربوية، وهو مجال لا يزال محدود التناول في البيئة البحثية المحلية.
٤. تنبع الأهمية النظرية من تموضع البحث عند تقاطع حقلين معرفيين محوريين هما اقتصاديات التعليم والتنمية الاجتماعية، مما يثري النقاش الأكاديمي في كلا المجالين.

الأهمية التطبيقية:

١. توفير توصيات عملية لصناع القرار إذ يعتمد البحث على آراء مديري المدارس، مما يضفي على النتائج طابعاً واقعياً قابلاً للتوظيف، ويوفر توصيات عملية لصناع القرار في القطاعين التربوي والاقتصادي لتطوير سياسات تعليمية مرتبطة بالاحتياجات التنموية.
٢. تدعم نتائج البحث جهود المخططين التربويين في تصميم استراتيجيات تعليمية تستجيب لمتطلبات المجتمعات المحلية، وتعزز دور التعليم كأداة فاعلة في الحد من الفقر.
٣. يوجه البحث اهتمام المنظمات التنموية إلى أهمية الاستثمار في التعليم، خاصة في المناطق المتضررة، باعتباره مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

ISSN. 1815-8854

٤. يسهم البحث في تشخيص التحديات القائمة بين النظام التعليمي والواقع الاقتصادي من منظور الفاعلين الميدانيين (مديري المدارس)، مما يضمن واقعية الحلول المقترحة.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

١. التعرف إلى دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم من وجهة نظر مديري المدارس المتوسطة في مدينة الموصل.

٢. التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات مديري المدارس المتوسطة تبعاً لمتغير الجنس (ذكور – إناث).

٣. التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات مديري المدارس المتوسطة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة الإدارية (أقل من ١٠ سنوات – ١٠ سنوات فأكثر).

رابعاً: حدود البحث

١. **الحدود الموضوعية** :يقتصر البحث على دراسة دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم.

٢. **الحدود البشرية** :مديرو المدارس المتوسطة ومديراتها في مدينة الموصل بجانبيها (الأيمن والأيسر) والبالغ عددهم (١٢٦) مديراً ومديرة.

٣. **الحدود المكانية** :المدارس المتوسطة الحكومية التابعة للمديرية العامة لتربية نينوى في مدينة الموصل.

٤. **الحدود الزمانية** :العام الدراسي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦.

خامساً: تحديد المصطلحات

ISSN. 1815-8854

أولاً: التعليم(Education)

١. الرشدان (٢٠١٥): مجموعة الإسهامات التي يقدمها التعليم في مراحله ومستوياته المختلفة في تطوير قدرات الأفراد المعرفية والمهارية بما يُمكّنهم من تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق التنمية الشاملة" (الرشدان، ٢٠١٥: ٤١).

٢. منظمة اليونسكو (UNESCO, 2015):الأثر الذي يُحدثه التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.(UNESCO, 2015: 8)

وتُعرف الباحثة التعليم نظرياً: عملية نظامية منظمة تهدف إلى تنمية رأس المال البشري من خلال إكساب الأفراد المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكّنهم من التفاعل الفاعل مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين إنتاجيتهم وقدرتهم على تحقيق الرفاه الفردي والمجتمعي. كما يُنظر إليه بوصفه أداة تنموية استراتيجية تسهم في إعداد القوى العاملة المؤهلة وتعزيز فرص المشاركة في سوق العمل، بما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل وتحقيق التنمية الشاملة.

وتُعرفه الباحثة إجرائياً: بأنهُ مجموعة الإسهامات والوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي يؤديها النظام التعليمي في المرحلة المتوسطة التقليل مستويات الفقر، والتي يُقدّرها مديرو المدارس المتوسطة في مدينة الموصل من خلال استجاباتهم لفقرات الاستبانة المُعدّة لهذا الغرض.

ثانياً: الفقر(Poverty)

١. أمارتيا سن (Sen, 1999): حرمان الفرد من القدرات الأساسية التي تُمكّنه من العيش بحرية وكرامة، وليس مجرد انخفاض في مستوى الدخل المادي.(Sen, 1999: 87)

ISSN. 1815-8854

٢. البنك الدولي (World Bank, 2001): حالة واضحة من الحرمان في الرفاه تتمثل في عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية من غذاء ومسكن وتعليم وصحة بسبب انخفاض مستوى الدخل.(World Bank, 2001: 15)

٣. السامرائي (٢٠١٦): عجز الفرد أو الأسرة عن الحصول على الحد الأدنى من الموارد المادية والخدمات الاجتماعية اللازمة لحياة كريمة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والسكن الملائم. (السامرائي، ٢٠١٦: ٢٩)

وتُعرفه الباحثة نظرياً: بأنهُ حالة متعددة الأبعاد من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، تتمثل في عجز الفرد أو الأسرة عن الحصول على الحد الأدنى من الموارد والخدمات الأساسية اللازمة لحياة كريمة، بما يشمل الدخل، والتعليم، والصحة، والسكن. ولا يقتصر الفقر على انخفاض الدخل، بل يمتد ليشمل ضعف القدرات الإنسانية والفرص المتاحة، مما يحدّ من قدرة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

وتُعرفه الباحثة إجرائياً: حالة من الحرمان المادي والاجتماعي التي يعاني منها الأفراد والأسر نتيجة انخفاض مستوى الدخل وضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتي يمكن للتعليم أن يُسهم في تقليلها وفقاً لما يُدركه مديرو المدارس المتوسطة في مدينة الموصل.

ثالثاً: اقتصاديات التعليم(Economics of Education)

١. بلوغ (Blaug, 1985): تطبيق الأدوات التحليلية لعلم الاقتصاد على قطاع التعليم بهدف دراسة مشكلات التمويل والتخطيط والكفاءة الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية (Blaug, 1985: 1).

٢. كوهن ويجير (Cohn & Geske, 1990): الحقل المعرفي الذي يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة لأغراض التعليم والتدريب، وتحليل العوائد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاستثمار في رأس المال البشري.(Cohn & Geske, 1990: 2)

ISSN. 1815-8854

٣. المنيع (٢٠١٤): فرع من فروع الاقتصاد يبحث في العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، ويُحلل تكاليف التعليم وعوائده ومدى كفاءة النظام التعليمي في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهدافه. (المنيع، ٢٠١٤: ١٨)

وتُعرفها الباحثة نظرياً: بأنَّها فرع من فروع علم الاقتصاد يُعنى بدراسة التعليم من منظور اقتصادي، من حيث تحليل كفاءة تخصيص الموارد التعليمية، وتكاليف التعليم وعوائده، ودوره في تنمية رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي. كما تهتم بدراسة العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في التعليم، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية وتقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتُعرفها الباحثة إجرائياً: المنظور الاقتصادي الذي يُنظر من خلاله إلى التعليم بوصفه استثماراً في رأس المال البشري يُحقق عوائد اقتصادية واجتماعية تُسهم في تقليل الفقر، وذلك من خلال أبعاد يمكن اجمالها بـ: العائد الاقتصادي للتعليم، والكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، والعلاقة بين التعليم وسوق العمل، كما يُدركها مديرو المدارس المتوسطة في مدينة الموصل.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

أولاً: الخلفية النظرية

أ. النظريات التي فسرت العلاقة بين التعليم والفقر

١. نظرية رأس المال البشري

تُعدّ نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory) من أبرز الأطر النظرية التي فسّرت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وتقليل الفقر. وقد أرسى ثيودور شولتز (Theodore Schultz) أُسس هذه النظرية في ستينيات القرن العشرين حين أكد أن التعليم ليس إنفاقاً استهلاكياً بل استثمار حقيقي في البشر، وأن الإنفاق على التعليم يعود بعوائد اقتصادية تفوق في كثير من الأحيان عوائد الاستثمار في رأس المال المادي .(Schultz, 1961: 3) وقد طوّر غاري بيكر (Gary Becker) هذه النظرية لاحقاً من خلال تحليله الاقتصادي لقرارات الأفراد الاستثمارية في

ISSN. 1815-8854

تعليمهم وتدريبهم، مُبيّناً أن الأفراد يُوازنون بين تكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة (كتكلفة الفرصة البديلة) والعوائد المتوقعة منه على شكل دخل أعلى في المستقبل.(Becker, 1993: 19)

وفي إطار العلاقة بين التعليم والفقر، أكد جاكوب مينسر (Jacob Mincer) أن كل سنة إضافية من التعليم تُسهم في زيادة دخل الفرد بنسبة ملموسة، وأن التفاوت في مستويات التعليم يُفسر جزءاً كبيراً من التفاوت في مستويات الدخل بين الأفراد، وبالتالي فإن تعميم التعليم وتحسين جودته يُعدّان من أنجع السبل لتقليل الفقر وتضييق فجوة التفاوت في الدخل (Mincer, 1974: 48).كما أوضح ساكاروبولوس وباتريينوس من خلال تحليلهما الشامل لعوائد التعليم في أكثر من مئة دولة أن العوائد الاقتصادية للتعليم الأساسي تكون أعلى في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، مما يعني أن الاستثمار في التعليم الأساسي والمتوسط في هذه البلدان يُمثل الخيار الأمثل لمكافحة الفقر.(Psacharopoulos & Patrinos, 2018: 15)

٢. نظرية الإشارة التعليمية (Educational Signaling Theory)

طوّر مايكل سبنس (Michael Spence) نظرية الإشارة التعليمية عام ١٩٧٣ في إطار تحليله لأسواق العمل في ظل عدم تماثل المعلومات. وتفترض هذه النظرية أن التعليم لا يُحسّن الإنتاجية مباشرةً بقدر ما يُرسل إشارة للأصحاب العمل بأن حامل الشهادة يتمتع بخصائص معينة تجعله أجدر للتوظيف وأقدر على التكيّف مع متطلبات العمل (Spence, 1973: 356). وبموجب هذه النظرية، يُعدّ التعليم من أبرز الآليات التي يستخدمها الأفراد لإثبات كفاءتهم في سوق العمل، وهو ما يُفسر ارتباط التعليم بتقليل البطالة والفقر في السياقات التي ترتفع فيها معدلات عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات الأسواق.

٣. نظرية الغربلة أو الفرز (Screening/Filter Theory)

اقترح كينيث أرو (Kenneth Arrow) نظرية الغربلة عام ١٩٧٣ كتفسير مكمّل لنظرية رأس المال البشري، إذ يرى أن النظام التعليمي يؤدي وظيفة تصفوية تُمكّن أصحاب العمل من التمييز بين مستويات القدرات والكفاءات المختلفة لدى طالبي العمل دون أن تكون الشهادات العلمية انعكاساً دقيقاً للإنتاجية الفعلية (Arrow, 1973: 194). وتكتسب هذه النظرية أهمية تطبيقية في السياق العراقي، حيث يستند أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص إلى

ISSN. 1815-8854

المؤهلات التعليمية معياراً رئيساً للاختيار والتعيين، مما يجعل الحصول على الشهادات بوابةً لتقليل الفقر بصرف النظر عن مضمون التعليم ذاته.

ب. اقتصاديات التعليم وأبعادها في مكافحة الفقر

تتعدد الأبعاد التي تتناولها اقتصاديات التعليم في علاقتها بتقليل الفقر، وأبرزها :**البُعد الأول** وهو الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي التي تُشير إلى مدى قدرة النظام في تحقيق أهدافه التعليمية بأقل قدر ممكن من الهدر في الموارد، ويتجلى ذلك في معدلات الرسوب والتسرب والإعادة. وقد أكد الرشدان أن ارتفاع معدلات التسرب في المرحلة المتوسطة يُعدّ أحد أخطر مظاهر ضعف الكفاءة الداخلية، لأنه يعني خسارة الاستثمار في هؤلاء الطلبة ودفعهم نحو سوق عمل غير مؤهلين له، مما يُديم حلقة الفقر (الرشدان، ٢٠١٥: ١١٢). أما **البُعد الثاني** فهو الكفاءة الخارجية التي تُقاس بمدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل والمجتمع، وقد أشار المنيع إلى أن ضعف الكفاءة الخارجية يعني أن التعليم لا يُؤدي وظيفته الاقتصادية المنشودة في تأهيل الأفراد لسوق العمل، وبالتالي يتحول من أداة لمكافحة الفقر إلى عبء اقتصادي إضافي (المنيع، ٢٠١٤: ٩٥)، و**البُعد الثالث** يتعلق بتمويل التعليم وتوزيع الموارد، إذ أكد بلوغ أن التوزيع العادل للموارد التعليمية بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة التعليمية التي تُسهم بدورها في تقليل الفقر، لأن إتاحة فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد تعني تمكينهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية (Blaug, 1985: 265). وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الأسر الأكثر فقراً هي الأقل إنفاقاً على التعليم والأكثر عرضة لظاهرة التسرب المدرسي، مما يُنشئ حلقة مفرغة يُغذّي فيها الفقر ضعف التعليم ويُغذّي ضعف التعليم استمرار الفقر (UNDP, 2019: 41).

ج. واقع التعليم والفقر في العراق ومدينة الموصل

يعاني النظام التعليمي العراقي من تحديات هيكلية متعددة أسهمت في إضعاف دوره في التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، من أبرزها: تقادم المناهج الدراسية وعدم مواكبتها لتطورات سوق العمل، والاكتظاظ في الصفوف الدراسية، والنقص في الكوادر التدريسية المؤهلة، وضعف البنية التحتية

ISSN. 1815-8854

للمدارس. وقد بيّن الطائي أن نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ما يقارب ٢٥% من السكان وفقاً للمسوحات الرسمية، وأن محافظة نينوى كانت من أكثر المحافظات تأثراً بسبب الدمار الذي لحق ببنيتها التحتية التعليمية والاقتصادية. (الطائي، ٢٠٢٠: ٦٢)

وفي مدينة الموصل تحديداً، أفادت التقارير بأن أكثر من ٢٣٠ مدرسة تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي خلال العمليات العسكرية، مما أدى إلى حرمان آلاف الطلبة من فرصهم التعليمية ودفع كثير منهم إلى سوق العمل في سن مبكرة .(UNICEF, 2018: 12) وقد أشار الجبوري إلى أن إعادة بناء المنظومة التعليمية في الموصل لا تقتصر على الجانب المادي المتمثل في إعادة إعمار المدارس، بل تتطلب إصلاحاً شاملاً يربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية المحلية ويُعزز من قدرته في مكافحة الفقر. (الجبوري، ٢٠١٩: ٨٨)

د. دور مدير المدرسة في تعزيز العلاقة بين التعليم ومكافحة الفقر

يضطلع مدير المدرسة بأدوار متعددة تتجاوز الإدارة الروتينية لتشمل القيادة التربوية والتنموية. فقد أكد بوش (Bush) أن المدير الفعّال هو الذي يُدرك البعد الاقتصادي والاجتماعي لرسالة المدرسة ويعمل على ربط مخرجاتها بحاجات المجتمع المحلي .(Bush, 2011: 54) وفي السياق العراقي، أشار الدليمي إلى أن مديري المدارس المتوسطة يُلاحظون بشكل يومي تأثير الفقر على التحصيل الدراسي والسلوك المدرسي للطلبة، مما يجعلهم أكثر وعياً بالحاجة إلى تعليم يُلبّي الاحتياجات الاقتصادية للطلبة وأسرهم (الدليمي، ٢٠١٧: ٦٧). كما أن مدير المدرسة يستطيع تعزيز الكفاءة الداخلية للمدرسة من خلال تقليل معدلات التسرب والغياب، وتحسين الكفاءة الخارجية من خلال دعم الأنشطة المهنية والتطبيقية التي تُعدّ الطلبة لسوق العمل. (العزاوي، ٢٠١٨: ١٠٢)

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١. **(الرشدان، ٢٠١٥): "اقتصاديات التعليم ودورها في التنمية البشرية في الأردن"**

ISSN. 1815-8854

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم والعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتحققة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على البيانات الإحصائية الرسمية. وتوصلت الدراسة إلى أن العائد الاقتصادي للتعليم الأساسي والمتوسط في الأردن يصل إلى ١٠% من الزيادة في الدخل لكل سنة دراسية إضافية، وأن التعليم يُسهم بشكل فاعل في تقليل معدلات الفقر من خلال تحسين فرص العمل ورفع الإنتاجية. (الرشدان، ٢٠١٥: ١٨٧)

٢. (الطائي، ٢٠٢٠): "أثر الاستثمار في التعليم على تقليل الفقر في العراق: دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في تقليل معدلات الفقر في المحافظات العراقية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع أسلوب الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق على التعليم ومعدلات الفقر، وأن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ١% تُسهم في تقليل معدل الفقر بنسبة ٠.٤%، مع وجود تفاوت بين المحافظات في قوة هذه العلاقة. (الطائي، ٢٠٢٠: ٥٥-١١٠)

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. (Hanushek & Woessmann, 2015) "المعرفة كرأسمال: اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي"

هدفت إلى تحليل العلاقة بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي وتقليل الفقر على مستوى الدول. استخدم الباحثان المنهج التحليلي الكمي معتمدين على بيانات الاختبارات الدولية مثل PISA و TIMSSومؤشرات اقتصادية لعدد كبير من الدول. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة التعليم المقاسة بالمهارات المعرفية للطلبة أهم من مجرد سنوات الدراسة في تحديد أثر التعليم على النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، وأن تحسين جودة التعليم بمقدار انحراف معياري واحد في نتائج الاختبارات الدولية يُسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بنحو ٢% سنوياً (Hanushek & Woessmann, 2015: 67-71).

٢. (UNESCO, 2019) : "التعليم والفقر: الروابط والسياسات"

ISSN. 1815-8854

أصدرت اليونسكو تقريراً بحثياً بعنوان "التعليم والفقر: الروابط والسياسات"، هدف إلى تحليل العلاقة بين التعليم والفقر في الدول العربية وتقديم توصيات سياساتية وقد استخدم التقرير منهج التحليل المقارن معتمداً على بيانات من عدة دول عربية. وتوصل إلى أن التعليم يُعدّ أحد أقوى محركات الحراك الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية، لكن فعاليته مرتبطة بجودته وملاءمته لاحتياجات السوق، وأن النزاعات المسلحة أدت إلى تدمير المكاسب التعليمية في عدد من الدول العربية ومنها العراق.(UNESCO, 2019: 89)

مؤشرات الإفادة من الدراسات السابقة

أفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد الإطار النظري للبحث وبناء أداة البحث واختيار المنهج والإجراءات الإحصائية المناسبة. ويتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تركيزه على مدينة الموصل التي تُعدّ من أكثر المدن العراقية تأثراً بالأحداث الأمنية وما ترتب عليها من ارتفاع في معدلات الفقر، فضلاً عن تناوله للموضوع من منظور اقتصاديات التعليم واستقصاء آراء مديري المدارس المتوسطة بوصفهم الفئة الأكثر قرباً من واقع المرحلة التعليمية الحرجة.

الفصل الثالث: إجراءات البحث

أولاً: منهج البحث

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي (Descriptive Survey Method) لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه، إذ يُعدّ هذا المنهج الأنسب لوصف الظواهر التعليمية والاجتماعية كما هي في الواقع وجمع آراء المبحوثين حولها وتحليلها إحصائياً (العساف، ٢٠١٢: ١٨٩)

ثانياً: مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع مديري المدارس المتوسطة الحكومية ومديراتها في جانبي مدينة الموصل (الأيمن والأيسر)، والبالغ عددهم (١٢٦) مديراً ومديرة وفقاً لإحصائيات المديرية العامة لتربية نينوى للعام الدراسي ٢٠٢٥–٢٠٢٦. ويوضح الجدول (١) توزيع مجتمع البحث وفقاً لمتغيرات الجنس والموقع الجغرافي.

ISSN. 1815-8854

جدول (١): توزيع مجتمع البحث وفقاً لمتغيري الجنس والموقع الجغرافي

الموقع الجغرافي	ذكور	إناث	المجموع
الجانب الأيمن	30	28	58
الجانب الأيسر	34	34	68
المجموع	**64**	**62**	**126**

ثالثاً: عينة البحث

نظراً لمحدودية حجم مجتمع البحث نسبياً، فقد اعتمدت الباحثة أسلوب المسح الشامل (Census)، أي أن عينة البحث تُمثّل مجتمع البحث بأكمله والبالغ (١٢٦) مديراً ومديرة. وبعد توزيع الاستبانات استُبعدت (٦) استبانات لعدم اكتمال الإجابات أو عدم جدية المستجيب، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (١٢٠) استبانة بنسبة استرداد صالحة بلغت (٩٥.٢%). ويوضح الجدول (٢) توزيع العينة النهائية.

جدول (٢): توزيع عينة البحث النهائية وفقاً لمتغيري الجنس وسنوات الخبرة الإدارية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	61	50.8%
	إناث	59	49.2%
سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	52	43.3%
	10سنوات فأكثر	68	56.7%
المجموع		**120**	**100%**

رابعاً: أداة البحث (الاستبانة)

لتحقيق أهداف البحث، قامت الباحثة ببناء استبانة لقياس دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم، وقد مرّ بناء الأداة بالخطوات الآتية:

ISSN. 1815-8854

أ. **صياغة فقرات الاستبانة** :بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، صاغت الباحثة (٤٠) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي:

١. **المحور الأول** :دور التعليم في تحسين العائد الاقتصادي للفرد وتقليل الفقر (١٤ فقرة).

٢. **المحور الثاني** :الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي وعلاقتها بتقليل الفقر (١٤ فقرة).

٣. **المحور الثالث** :العلاقة بين التعليم وسوق العمل ودورها في تقليل الفقر (١٢ فقرة).

واعتمدت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتحديد درجة الاستجابة على الفقرات وفق التدريج: (أوافق بشدة = ٥، أوافق = ٤، محايد = ٣، لا أوافق = ٢، لا أوافق بشدة = ١).

ب. **صدق الأداة (الصدق الظاهري)** :عُرضت الاستبانة بصيغتها الأولية المكونة من (٤٠) فقرة على لجنة من (١٢) محكّماً من المتخصصين في كليتي التربية للبنات قسم الإدارة التربوية جامعة بغداد وكلية التربية قسم الإدارة التربوية جامعة ذي قار. وقد طُلب من المحكّمين إبداء آرائهم حول: مدى ملاءمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه، ووضوح الصياغة اللغوية، ومدى مناسبة الفقرة لقياس ما وُضعت لأجله. واعتمدت الباحثة معيار اتفاق (٨٠%) فأكثر من المحكّمين على صلاحية الفقرة. (عبد المؤمن، ٢٠٠٨: ٢٧٤)، وبناءً على ذلك حُذفت (٤) فقرات لم تحصل على نسبة الاتفاق المطلوبة، وعُدّلت صياغة (٦) فقرات، لتستقر الاستبانة في صيغتها النهائية على (٣٦) فقرة موزعة كالآتي:

جدول (٣): توزيع فقرات الاستبانة على المحاور بعد التحكيم

المحور	عدد الفقرات قبل التحكيم	الفقرات المحذوفة	عدد الفقرات بعد التحكيم
الأول: العائد الاقتصادي للتعليم	14	2	12
الثاني: الكفاءة الداخلية	14	1	13

ISSN. 1815-8854

والخارجية			
الثالث: التعليم وسوق العمل	12	1	11
المجموع	**40**	**4**	**36**

ج. ثبات الأداة :تحققت الباحثة من ثبات الأداة بطريقتين:

الطريقة الأولى: إعادة الاختبار (Test-Retest): طُبّقت الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠) مديراً ومديرة من خارج عينة البحث النهائية، ثم أُعيد تطبيقها على العينة نفسها بعد أسبوعين. وحُسب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لكل محور وللاستبانة ككل، والنتائج مُبيّنة في الجدول (٤)

الطريقة الثانية: ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): حُسب معامل الاتساق الداخلي لكل محور وللاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، والنتائج مُبيّنة في الجدول (٤)

جدول (٤): معاملات ثبات الاستبانة بطريقتي إعادة الاختبار وألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل إعادة الاختبار	معامل ألفا كرونباخ
الأول: العائد الاقتصادي للتعليم	12	0.87	0.84
الثاني: الكفاءة الداخلية والخارجية	13	0.85	0.82
الثالث: التعليم وسوق العمل	11	0.88	0.86
الاستبانة ككل	**36**	**0.89**	**0.85**

ISSN. 1815-8854

تُشير النتائج في الجدول (٤) إلى أن معاملات الثبات بطريقتي إعادة الاختبار وألفا كرونباخ جميعها مقبولة وتدل على درجة ثبات جيدة للأداة، إذ تتراوح بين (٠.٨٢) و(٠.٨٩)، وهي قيم أعلى من الحد الأدنى المقبول تربوياً وهو.(Nunnally, 1978: 245) (٠.٧٠)

خامساً: الوسائل الإحصائية

استخدمت الباحثة الوسائل الإحصائية الآتية في تحليل بيانات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي:(SPSS V.26)

١. المتوسط الحسابي المرجّح والانحراف المعياري والوزن المئوي لتحديد مستوى استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة ومحاورها.

٢. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-test) لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات الاستجابات تبعاً لمتغيري الجنس وسنوات الخبرة الإدارية.

٣. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب ثبات الأداة بطريقة إعادة الاختبار.

٤. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب الاتساق الداخلي للأداة.

سادساً: معيار الحكم على النتائج

اعتمدت الباحثة المتوسط الفرضي للمقياس الخماسي وهو (٣) درجات كمعيار للحكم على مستوى الاستجابة، وفق المحكّات الآتية:

جدول (٥): محكّات الحكم على مستوى الاستجابة

المدى	مستوى الاستجابة
من ١.٠٠ إلى ١.٨٠	منخفضة جداً
من ١.٨١ إلى ٢.٦٠	منخفضة
من ٢.٦١ إلى ٣.٤٠	متوسطة

ISSN. 1815-8854

من ٣.٤١ إلى ٤.٢٠	عالية
من ٤.٢١ إلى ٥.٠٠	عالية جداً

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: نتائج الهدف الأول

التعرف على دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم من وجهة نظر مديري المدارس المتوسطة في مدينة الموصل.

لتحقيق هذا الهدف، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لاستجابات أفراد العينة على كل محور من محاور الاستبانة وعلى الاستبانة ككل. وفيما يلي عرض تفصيلي للنتائج:

أ. نتائج المحور الأول: دور التعليم في تحسين العائد الاقتصادي للفرد وتقليل الفقر

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لفقرات المحور الأول مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	3	يُسهم التعليم في زيادة فرص حصول الفرد على عمل ذي أجر مناسب	4.52	0.58	90.4%	عالية جداً
2	1	يُعدّ التعليم استثماراً في رأس المال البشري يُحقق عوائد	4.48	0.62	89.6%	عالية جداً

ISSN. 1815-8854

	اقتصادية للفرد					
3	يُسهم التعليم في رفع إنتاجية الفرد في مجال عمله	5	4.41	0.64	88.2%	عالية جداً
4	يرتبط مستوى التعليم ارتباطاً إيجابياً بمستوى دخل الفرد	2	4.37	0.68	87.4%	عالية جداً
5	يُمكّن التعليم الأفراد من كسر حلقة الفقر المتوارثة بين الأجيال	7	4.31	0.71	86.2%	عالية جداً
6	يُوفر التعليم للفرد المهارات اللازمة للعمل الحر وريادة الأعمال	4	4.18	0.74	83.6%	عالية
7	يُسهم التعليم في تقليل احتمالية وقوع الأسر في دائرة الفقر	9	4.12	0.72	82.4%	عالية
8	يُعزز التعليم قدرة	6	4.0	0	81.	عالية

ISSN. 1815-8854

	الفرد على التكيّف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة	5	.78	0%		
9	يُسهم تعليم المرأة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة وتقليل الفقر	11	3.98	.81	79.6%	عالية
10	تتناسب العوائد الاقتصادية للتعليم مع عدد سنوات الدراسة	8	3.89	.83	77.8%	عالية
11	يُسهم التعليم في تقليل التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع	10	3.78	.86	75.6%	عالية
12	يُؤدي الانقطاع عن التعليم إلى ارتفاع احتمالية الوقوع في الفقر	12	4.23	.67	84.6%	عالية جداً
	المحور الأول ككل		**4.19**	**.54**	**83.8%**	**عالية**

ISSN. 1815-8854

يتضح من الجدول (٦) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الأول بلغ (٤.١٩) بانحراف معياري (٠.٥٤) ووزن مئوي (٨٣.٨%)، وهو ما يُشير إلى أن مديري المدارس المتوسطة يرون أن للتعليم دوراً عالياً في تحسين العائد الاقتصادي للفرد وتقليل الفقر. وقد حصلت الفقرة (٣) المتعلقة بإسهام التعليم في زيادة فرص الحصول على عمل ذي أجر مناسب على أعلى متوسط حسابي (٤.٥٢)، وهذا يتسق مع ما أكده ساكاروبولوس وباتريينوس من أن التعليم يُعزّز من قابلية الفرد للتوظيف ويزيد من فرصه في سوق العمل (Psacharopoulos & Patrinos, 2018, p. 18). في حين حصلت الفقرة (١٠) المتعلقة بإسهام التعليم في تقليل التفاوت الاقتصادي على أدنى متوسط حسابي (٣.٧٨)، وقد يُعزى ذلك إلى إدراك المديرين أن التعليم وحده لا يكفي لتقليل التفاوت الاقتصادي دون وجود سياسات اقتصادية واجتماعية مصاحبة، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي.(World Bank, 2018: 28)

ب. نتائج المحور الثاني: الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي وعلاقتها بتقليل الفقر

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لفقرات المحور الثاني مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	15	يُؤدي ارتفاع معدلات التسرب المدرسي إلى إضعاف دور التعليم في مكافحة	4.45	0.61	89.0%	عالية جداً

ISSN. 1815-8854

		الفقر				
2	13	تُسهم جودة التعليم في تعظيم عوائده الاقتصادية والاجتماعية	4.39	0.63	87.8%	عالية جداً
3	17	يُضعف اكتظاظ الصفوف الدراسية من فاعلية التعليم في إعداد الطلبة لسوق العمل	4.33	0.66	86.6%	عالية جداً
4	14	يُعدّ تقليل معدلات الرسوب والإعادة مؤشراً على كفاءة النظام التعليمي في استثمار موارده	4.25	0.69	85.0%	عالية جداً
5	20	يُؤدي ضعف البنية التحتية للمدارس إلى تدني مخرجات	4.21	0.72	84.2%	عالية جداً

ISSN. 1815-8854

		التعليم				
6	16	يُسهم توفير بيئة تعليمية محفّزة في الحد من ظاهرة التسرب	4.14	0.73	82.8%	عالية
7	19	يرتبط ضعف تأهيل المعلمين بتدني جودة مخرجات التعليم	4.08	0.76	81.6%	عالية
8	22	يُؤثر الفقر سلباً على التحصيل الدراسي للطلبة مما يُديم حلقة الفقر	4.02	0.79	80.4%	عالية
9	18	تُسهم المناهج الدراسية المتطورة في ربط التعليم بالواقع الاقتصادي	3.91	0.82	78.2%	عالية
10	21	يُسهم التقييم المستمر	3.85	0.80	77.0%	عالية

ISSN. 1815-8854

		والشامل في رفع كفاءة العملية التعليمية				
11	24	يُعدّ التعليم ذو الجودة المنخفضة هدراً للموارد الاقتصادية	3.96	0.77	79.2%	عالية
12	23	يتطلب تحسين الكفاءة الداخلية للمدارس زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم	4.11	0.74	82.2%	عالية
13	25	يُسهم توفير التغذية المدرسية في تقليل التسرب بين الطلبة الفقراء	3.82	0.85	76.4%	عالية
		المحور الثاني ككل	4.12	0.51	82.4%	عالية

يتضح من الجدول (٧) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بلغ (٤.١٢) بانحراف معياري (٠.٥١) ووزن مئوي (٨٢.٤%)، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتفاق بين مديري المدارس حول أهمية الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي في تقليل الفقر. وقد حصلت الفقرة

ISSN. 1815-8854

(١٥) المتعلقة بأثر ارتفاع معدلات التسرب المدرسي على أعلى متوسط (٤.٤٥)، وهذا يتوافق مع ما أكده الرشدان من أن التسرب يُمثل أخطر أشكال الهدر التعليمي ويُضعف قدرة التعليم على مكافحة الفقر (الرشدان، ٢٠١٥: ١١٥). كما أن حصول الفقرة (٢٥) المتعلقة بالتغذية المدرسية على أدنى متوسط (٣.٨٢) قد يعكس اعتقاد بعض المديرين بأن التغذية المدرسية ليست من صميم المنظومة التعليمية وإنما من مسؤولية جهات أخرى، رغم أن الأدبيات تؤكد أثرها الإيجابي في تقليل التسرب.(UNESCO, 2019: 72)

ج. نتائج المحور الثالث: العلاقة بين التعليم وسوق العمل ودورها في تقليل الفقر

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لفقرات المحور الثالث مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	28	يُعدّ عدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل من أبرز أسباب البطالة والفقر	4.47	0.60	89.4 %	عالية جداً

ISSN. 1815-8854

2	26	يحتاج سوق العمل إلى خريجين يمتلكون مهارات تطبيقية وليس معرفة نظرية فقط	4.42	0.63	88.4 %	عالية جداً
3	30	يُسهم التعليم المهني والتقني في توفير فرص عمل أفضل للخريجين	4.35	0.66	87.0 %	عالية جداً
4	27	يجب أن تتضمن المناهج الدراسية مهارات حياتية وعملية تُعدّ الطلبة لسوق العمل	4.28	0.70	85.6 %	عالية جداً
5	32	يُسهم التعاون بين المدرسة والقطاع الخاص في ربط التعليم بسوق العمل	4.15	0.75	83.0 %	عالية
6	29	يُعدّ الإرشاد المهني في المرحلة المتوسطة ضرورة لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة	4.08	0.77	81.6 %	عالية

ISSN. 1815-8854

7	34	يُسهم تدريس مهارات التكنولوجيا الحديثة في تحسين فرص التوظيف	4.01	0.79	80.2 %	عالية
8	31	يُعزز التعليم الريادي روح المبادرة لدى الطلبة ويُقلل من الاعتماد على الوظيفة الحكومية	3.92	0.82	78.4 %	عالية
9	33	يُسهم إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج في سد الفجوة بين التعليم والعمل	3.85	0.84	77.0 %	عالية
10	36	يُؤدي ضعف الربط بين التعليم والاقتصاد المحلي إلى هجرة الكفاءات	3.95	0.80	79.0 %	عالية
11	35	يحتاج النظام التعليمي إلى مرونة أكبر للاستجابة لتحولات سوق العمل	4.05	0.76	81.0 %	عالية
		المحور الثالث ككل	**4.14**	**0.53**	**82.8 %**	**عالية**

يتضح من الجدول (٨) أن المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث بلغ (٤.١٤) بانحراف معياري (٠.٥٣) ووزن مئوي (٨٢.٨%)، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتفاق حول أهمية الربط بين التعليم وسوق العمل في تقليل الفقر. وقد حصلت الفقرة (٢٨) المتعلقة بعدم ملاءمة المخرجات

ISSN. 1815-8854

التعليمية لسوق العمل على أعلى متوسط (٤.٤٧)، كما حصلت الفقرة (٣٣) المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج على أدنى متوسط (٣.٨٥)، وقد يُفسَّر ذلك بأن مفهوم الشراكة بين المدرسة والقطاع الخاص لا يزال غير مألوف في البيئة التعليمية العراقية.

د. النتائج الإجمالية للاستبانة ككل

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لمحاور الاستبانة وللاستبانة ككل

الرتبة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	المستوى
1	الأول: العائد الاقتصادي للتعليم	4.19	0.54	83.8%	عالية
2	الثالث: التعليم وسوق العمل	4.14	0.53	82.8%	عالية
3	الثاني: الكفاءة الداخلية والخارجية	4.12	0.51	82.4%	عالية
	الاستبانة ككل	**4.15**	**0.46**	**83.0%**	**عالية**

يتضح من الجدول (٩) أن المتوسط الحسابي العام للاستبانة ككل بلغ (٤.١٥) بانحراف معياري (٠.٤٦) ووزن مئوي (٨٣.٠%)، وهو ما يقع ضمن المستوى العالي وفقاً لمحكّات الحكم المعتمدة. وهذا يعني أن مديري المدارس المتوسطة في مدينة الموصل يرون أن للتعليم دوراً عالياً في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم. وتتسق مع ما أكدته نظرية رأس المال البشري من أن التعليم يُعدّ استثماراً فعالاً في تقليل الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية.(Becker, 1993: 21)

وقد جاء محور العائد الاقتصادي للتعليم في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.١٩)، مما يعكس إدراك المديرين للعلاقة الوثيقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل. فيما جاء محور الكفاءة الداخلية والخارجية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٤.١٢)، وقد يُعزى ذلك إلى معاينة المديرين المباشرة لمظاهر ضعف الكفاءة في المدارس كارتفاع معدلات التسرب وتقادم المناهج وضعف البنية

ISSN. 1815-8854

التحتية، مما يجعلهم أكثر تحفظاً في تقييم هذا المحور مقارنة بالمحورين الآخرين، وهذا ما أكده الطائي حين أشار إلى أن البنية التحتية التعليمية في الموصل لا تزال بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة (الطائي، ٢٠٢٠: ١٠٢).

ثانياً: نتائج الهدف الثاني (اختبار الفرضية الأولى)

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات مديري المدارس المتوسطة حول دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم تُعزى لمتغير الجنس.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، والنتائج مُبيّنة في الجدول (١٠)

جدول (١٠): نتائج الاختبار التائي للفروق في الاستجابات وفقاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند ٠.٠٥
الأول	ذكور	61	4.21	0.53	0.58	1.98	غير دالة
	إناث	59	4.16	0.55			
الثاني	ذكور	61	4.09	0.52	0.82	1.98	غير دالة
	إناث	59	4.15	0.50			
الثالث	ذكور	61	4.12	0.54	0.45	1.98	غير دالة

ISSN. 1815-8854

	إناث	59	4.16	0.52			
الاستبانة ككل	**ذكور**	**61**	**4.14**	**0.45**	**0.31**	**1.98**	**غير دالة**
	إناث	**59**	**4.16**	**0.47**			

يتضح من الجدول (١٠) أن القيم التائية المحسوبة لجميع المحاور وللاستبانة ككل أقل من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٨) عند درجة حرية (١١٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تُقبل الفرضية الصفرية الأولى، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المديرين والمديرات حول دور التعليم في تقليل الفقر. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن كلاً من المديرين والمديرات يتعرضون للظروف البيئية والتعليمية ذاتها ويعايشون المشكلات نفسها في مدارسهم، فضلاً عن أنهم يخضعون لبرامج إعداد وتأهيل إداري متشابهة، مما يُقارب بين رؤاهم حول دور التعليم في تقليل الفقر.

ثالثاً: نتائج الهدف الثالث (اختبار الفرضية الثانية)

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات مديري المدارس المتوسطة حول دور التعليم في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم تُعزى لمتغير سنوات الخبرة الإدارية.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، والنتائج مُبيّنة في الجدول (١١)

جدول (١١): نتائج الاختبار التائي للفروق في الاستجابات وفقاً لمتغير سنوات الخبرة الإدارية

المحور	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	الدلالة عند ٠.٠٥
الأول	أقل من ١٠	52	4.08	0.57	2.35	1.98	دالة
	10	68	4.27	0.50			

ISSN. 1815-8854

	فأكثر						
الثاني	أقل من ١٠	52	4.01	0.54	2.41	1.98	دالة
	10 فأكثر	68	4.20	0.47			
الثالث	أقل من ١٠	52	4.03	0.56	2.28	1.98	دالة
	10 فأكثر	68	4.22	0.49			
الاستبانة ككل	**أقل من ١٠**	**52**	**4.04**	**0.48**	**2.51**	**1.98**	**دالة**
	10 فأكثر	**68**	**4.23**	**0.43**			

يتضح من الجدول (١١) أن القيم التائية المحسوبة لجميع المحاور وللاستبانة ككل أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٨) عند درجة حرية (١١٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تُرفض الفرضية الصفرية الثانية، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المديرين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة الإدارية، وهذه الفروق لصالح المديرين ذوي الخبرة (١٠ سنوات فأكثر) الذين حصلوا على متوسطات أعلى في جميع المحاور.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المديرين ذوي الخبرة الأطول قد راكموا معرفة ميدانية أعمق بتأثير الفقر على العملية التعليمية والعكس، من خلال تعاملهم المطوّل مع حالات الطلبة المنقطعين عن الدراسة بسبب الظروف الاقتصادية والأسر التي تعاني من الفقر. كما أن الخبرة الطويلة قد أتاحت لهم فرصاً أكبر للمشاركة في الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تُعمّق فهمهم

ISSN. 1815-8854

للعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية. وهذا يتوافق مع ما أكده بوش من أن الخبرة الإدارية تُعزز قدرة المدير على فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لرسالة المدرسة.(Bush, 2011: 78)

رابعاً: الاستنتاجات

من خلال ما توصلت اليه الباحثة من نتائج يمكن استنتاج المؤشرات الآتية:

١. يرى مديرو المدارس المتوسطة في مدينة الموصل أن للتعليم دوراً عالياً في تقليل الفقر في ضوء اقتصاديات التعليم، بمتوسط حسابي عام بلغ (٤.١٥).
٢. جاء محور العائد الاقتصادي للتعليم في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.١٩)، يليه محور العلاقة بين التعليم وسوق العمل بمتوسط (٤.١٤)، ثم محور الكفاءة الداخلية والخارجية بمتوسط (٤.١٢).
٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المديرين تُعزى لمتغير الجنس.
٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المديرين تُعزى لمتغير سنوات الخبرة الإدارية لصالح ذوي الخبرة (١٠ سنوات فأكثر).
٥. أبرز الفقرات التي حصلت على أعلى استجابة كانت المتعلقة بإسهام التعليم في زيادة فرص العمل (٤.٥٢)، وأثر عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لسوق العمل في زيادة البطالة والفقر (٤.٤٧)، وأثر التسرب في إضعاف دور التعليم (٤.٤٥).

خامساً: التوصيات

في ضوء نتائج البحث، تُوصي الباحثة بالآتي:

١. تطوير المناهج الدراسية في المرحلة المتوسطة بحيث تتضمن مهارات حياتية وتطبيقية تُعدّ الطلبة لسوق العمل وتُعزز من قابليتهم للتوظيف.

ISSN. 1815-8854

٢. تبنّي استراتيجيات فعّالة لمكافحة التسرب المدرسي في المدارس المتوسطة، ولا سيما في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر، من خلال برامج الدعم المادي والتغذية المدرسية والمتابعة الأسرية.

٣. زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم في محافظة نينوى وإعادة تأهيل البنية التحتية المدرسية المتضررة بما يُحسّن من الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

٤. تعزيز الشراكة بين المدرسة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لربط التعليم بالاحتياجات الاقتصادية الفعلية للمدينة.

٥. تفعيل برامج الإرشاد المهني في المرحلة المتوسطة لتوجيه الطلبة نحو التخصصات والمسارات المهنية المطلوبة في سوق العمل.

سادساً: المقترحات

تقترح الباحثة إجراء الدراسات الآتية:

١. دراسة مماثلة تشمل محافظات عراقية أخرى للمقارنة بين نتائجها.

ISSN. 1815-8854

٢. دراسة العلاقة بين التسرب المدرسي في المرحلة المتوسطة ومعدلات الفقر في مدينة الموصل.

٣. دراسة مدى ملاءمة مخرجات المرحلة المتوسطة لمتطلبات سوق العمل المحلي في مدينة الموصل.

٤. دراسة تقييمية لفاعلية البرامج التعليمية المقدمة من المنظمات الدولية في تقليل الفقر في المناطق المحررة.

قائمة المصادر

١. الجبوري، محمد أحمد (٢٠١٩): *واقع التعليم في مدينة الموصل بعد التحرير: التحديات والحلول* . مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، ١٥(٢)، ٤٠-٩٥.

ISSN. 1815-8854

٢. الدليمي، طارق عبد الحميد (٢٠١٧): *القيادة التربوية لمديري المدارس وعلاقتها بالتنمية المجتمعية* .مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٣(٤)، ٣٠-٧٥.

٣. الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠١٥): اقتصاديات *التعليم* .دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان.

٤. الزبيدي، كريم محسن (٢٠٢١): *التعليم والتنمية المستدامة في العراق: رؤية تحليلية* .مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ٣٢(١)، ١٠-٤٨.

٥. السامرائي، هاشم فوزي (٢٠١٦): *الفقر في العراق: المفهوم والقياس والسياسات* .مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد.

٦. الطائي، عادل فالح (٢٠٢٠): *أثر الاستثمار في التعليم على تقليل الفقر في العراق: دراسة تحليلية* .المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ١٨(٦٦)، ٥٥-١١٠.

٧. عبد المؤمن، علي معمر (٢٠٠٨): مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.

٨. العزاوي، فاضل محمود (٢٠١٨): *الإدارة المدرسية الحديثة ودورها في التنمية المجتمعية* .دار المسيرة للنشر، عمّان.

٩. العساف، صالح حمد (٢٠١٢): *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* .دار الزهراء للنشر، الرياض.

١٠. المشهداني، نجلاء أحمد (٢٠٢٠): *الكفاءة الخارجية للتعليم الثانوي وعلاقتها بسوق العمل في العراق* .مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، (٦٥)، ٧٠-١٤٠.

١١. المنيع، محمد عبد العزيز (٢٠١٤): *اقتصاديات التعليم: مفاهيم وتطبيقات* .مكتبة الرشد، الرياض.

ISSN. 1815-8854

١٢. النعيمي، صالح حسن (٢٠١٨): *اتجاهات مديري المدارس نحو دور التعليم في مكافحة الفقر في المجتمع العراقي* .مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، ٥٧(٣)، ٨٨-١٥٠.

List of sources and references in Einglsh

ISSN. 1815-8854

1. Arrow, K. J. (1973): Higher education as a filter. Journal of Public Economics, 2(3), 193-216.
2. Becker, G. S. (1993): *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education* (3rd ed.). University of Chicago Press.
3. Blaug, M. (1985): *An Introduction to the Economics of Education*. Penguin Books.
4. Bush, T. (2011): *Theories of Educational Leadership and Management* (4th ed.). SAGE Publications.
5. Cohn, E., & Geske, T. G. (1990): *The Economics of Education* (3rd ed.). Pergamon Press.
6. Hanushek, E. A., & Woessmann, L. (2015): *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*. MIT Press.
7. Mincer, J. (1974): *Schooling, Experience, and Earnings*. Columbia University Press.
8. Nunnally, J. C. (1978): *Psychometric Theory* (2nd ed.). McGraw-Hill.
9. Psacharopoulos, G., & Patrinos, H. A. (2018): Returns to Investment in Education: A Decennial Review of the Global Literature. *Education Economics*, 26(5), 8-30.
10. Schultz, T. W. (1961): Investment in Human Capital. *American Economic Review*, 51(1), 1-17.
11. Sen, A. (1999): *Development as Freedom*. Oxford University Press.
12. Spence, M. (1973): Job market signaling. Quarterly Journal of Economics, 87(3), 355-374.

ISSN. 1815-8854
13. UNDP. (2019): *Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today*. United Nations Development Programme.

14. UNESCO. (2015): *Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action*. UNESCO.

15. UNESCO. (2019): *Education and Poverty: Links and Policy Implications in the Arab States*. UNESCO Regional Bureau.

16. UNICEF. (2018): *Iraq Education Fact Sheet: Nineveh Governorate*. UNICEF Iraq.

17. World Bank. (2001): *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. Oxford University Press.

18. World Bank. (2018): *World Development Report 2018: Learning to Realize Education's Promise*. World Bank.